

المحاسبة البنكية في الجزائر (دراسة نظرية)

د. / بوسماحة محمد *

Abstract:

La comptabilité bancaire est l'une des branches les plus importantes de la comptabilité dans le cadre général, et compte tenu de ce qui constitue le secteur bancaire de l'importance de l'économie, et son association avec tous les secteurs, cette branche de la comptabilité est d'une grande importance, surtout à la lumière de l'énorme augmentation de l'activité des banques et de la diversité. Dans ce cadre, cette étude vise à faire la lumière sur la réalité de la comptabilité bancaire en Algérie.

Mots clés: Système bancaire comptable, Etats financiers, Comptabilité bancaire en Algérie.

ملخص:

تعتبر المحاسبة البنكية أحد أهم فروع المحاسبة في إطارها العام، ونظرا لما يشكله القطاع البنكي من أهمية في الاقتصاد ولارتباطه مع كل القطاعات، فإن هذا الفرع من المحاسبة يحظى بأهمية كبيرة، خصوصا في ظل التزايد الهائل لنشاط البنوك وتنوعه. ضمن هذا الإطار تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع المحاسبة البنكية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي البنكي، القوائم المالية، المحاسبة البنكية في الجزائر.

* أستاذ محاضر ﴿ب﴾ - جامعة بشار

مخطط المقال:

مقدمة

- 1) تقديم المحاسبة البنكية
 - 1-1) التعريف بالمحاسبية البنكية
 - 2-1) النظام المحاسبي البنكي
 - 2) القوائم المالية في النظام المحاسبي البنكي
 - 1-2) التعريف بالقوائم المالية الأساسية
 - 2-2) المستفيدون من القوائم المالية
- خاتمة

مقدمة:

يشهد العالم منذ الألفية الثالثة العديد من المستجدات التي حدثت تغيرات اقتصادية على كافة المستويات العالمية والإقليمية، وخصوصا الاقتصادية. وفي ظل هذا الواقع الجديد شهدت الساحة المالية والبنكية جملة من التحولات العميقة، سواء في طريقة إدارتها أو في المعايير المستخدمة لتقييمها، فضلا عن توسيع مجالات اهتمامها ووظائفها، الأمر الذي فرض عليها التكيف مع هذه التحولات قصد استيعابها ضمانا لبقائها.

إضافة إلى هذا يحتاج قطاع البنوك شأنه شأن باقي قطاعات الأعمال إلى أن يتم إدارته وفقا لإطار عام من الممارسات والإجراءات السليمة الملائمة لطبيعة أعماله وهذا الإطار أصبح يعرف باسم الحوكمة، مما يساعد على نجاح الأداء وتحقيق المسائلة في تلك البنوك ويجعلها أكثر شفافة وافصاحا.

ولقد عرف النظام البنكي الجزائري جملة من التحولات منها ما افزره انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق ومنها ما أفرزته العولمة المالية وما تبعها من تطورات اقتصادية هائلة، خصوصا في الصناعة البنكية وكذا الانهيارات المالية والاقتصادية التي مست البنوك العالمية كنتيجة للفساد المالي والإداري ولأخطاء محاسبية أو إحداث أخرى.

وعليه، نطرح إشكالية البحث في السؤال: ما هو واقع المحاسبة البنكية في الجزائر؟

(1) تقديم المحاسبة البنكية:

تعد محاسبة البنوك من حيث المبدأ تطبيقاً لمبادئ ومعايير المحاسبة المالية وهي لذلك تتطلب معرفة تامة بالأصول والمعايير المحاسبية المتعارف عليها من جهة¹، وفهماً عميقاً لطبيعة العمليات البنكية وتقنياتها المميزة وبالذات في مجال استخدام الحاسب الآلي في التطبيقات البنكية المختلفة من جهة أخرى. وكما هو الحال في مختلف الفروع الاقتصادية فإن الحصول على بيانات وطرق إعداد الحسابات وعرضها وبالتالي إصدار القوانين والأنظمة والتعليمات التي توجه أعمال البنوك وتشرف عليها وتراقب عملها مما استدعى إلى تأسيس البنوك المركزية التي أخذت على عاتقها الإشراف والرقابة على البنوك وتوجيهها لخدمة الأنشطة الاقتصادية المختلفة².

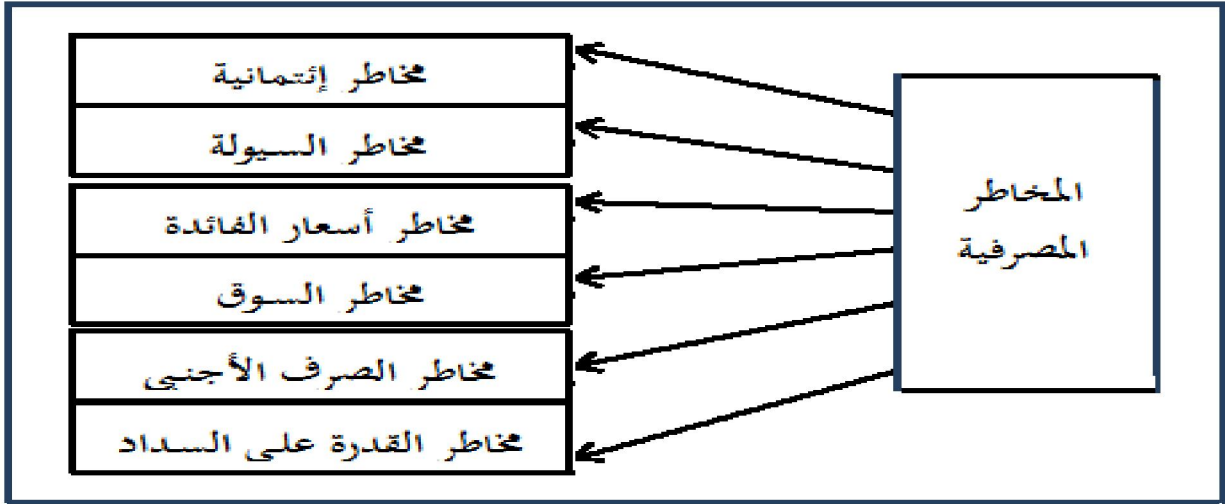
(1-1) التعريف بالمحاسبة البنكية:

تعتبر المحاسبة البنكية تقنية لجمع، تسجيل وعرض العمليات اليومية، في دفاتر، بغرض تفسير محتوى عناصر الميزانية، وجدول النتائج، من أجل تسهيل عملية فهمها، لاسيما أعوان البنك والمستخدمين، فمن خلال توضيحها في شكل رقمي تسمح بعمل صلة جيدة بين الأنشطة والمعطيات المحاسبية³.

- تعريف المهنة البنكية:

مهنة البنكي هي مهنة المخاطر التي يجب عليها جيداً محاسبياً⁴، إذ تعرف عادة بأنها التأثير السلبي على الربحية لعدة مصادر مميزة لعدم التأكد⁵، ويتطلب القياس المتصل بالمخاطر أن يتم التعبير عن عدم التأكد وتأثره السلبي المحتمل على الربحية كمقياس محاسبي ومقاييس مراقبة لتحركات السوق. يوضح هذه المخاطر الرئيسية. ومن خلال هذا نستنتج إن المهنة البنكية ترتبط بشكل عام بالنشاط البنكي وكل ماله صلة بمختلف جوانبه، حيث إن هذه المهنة تشمل الموظفين الناشطين في القطاع البنكي سواء بشكل مباشر مثل الموظفين وبمختلف رتبهم وأعمالهم أو شكل غير مباشر مثل المدققين الخارجيين وغيرهم. إضافة إلى هذا فإن المهنة البنكية ترتبط بشكل كبير بالمخاطر البنكية، حيث يوضح الشكل (01) هذا:

الشكل 01 - أنواع المخاطر البنكية



المصدر: LAMARQUE Éric, «Gestion bancaire», Pearsonéducation, Paris, 2003, p. 29.

نلاحظ من خلال الشكل (01) تعدد أوجه المخاطر البنكية، وعلى رأسها المخاطر الائتمانية والتي تتعلق بالوظيفة الأساسية للعمل البنكي والمتمثل في استقبال الودائع من جهة وتقديم القروض من جهة أخرى، حيث يجب على البنك الموازنة بين هاتين العمليتين الأساسيتين، ونظرا لأهمية وظيفة الائتمان في العمل البنكي فإن باقي المخاطر من مخاطر السيولة وأسعار الفائدة ترتبط بشكل كبير بها، أما مخاطر السوق فهي تتعلق بالمنافسين بشكل كبير، ونظرا للزيادة وثيرة الانفتاح الاقتصادي ظهرت مجموعة من المخاطر على رأسها مخاطر الصرف الأجنبي وهي متعلقة بالعمليات الدولية التي تقوم بها بعض البنوك، وأخيرا يشكل خطر القدرة على السداد أحد المخاطر التي يمكن إن تهدد العمل البنكي إن لم تعالج بشكل فعال.

- تعريف وخصائص المحاسبة البنكية:

يمتاز أي فرع من فروع المحاسبة بمجموعة من الخصائص المميزة له ينفرد بها عن غيره من الفروع الأخرى وباعتبار المحاسبة البنكية محاسبة قطاعية، فإنها تتميز بجملة من الخصائص، نذكر منها⁶:
وعليه، تتميز المحاسبة البنكية بجملة من الخصائص، نذكر منها⁷:

- ينحصر مجال العمل البنكي بالدرجة الأولى في التعامل بالأموال التي يتلقاها البنك من الزبائن على شكل حسابات جارية ودائع بأجال مختلفة وغيرها من الأعمال التي تشكل التزاما على البنك؛
 - لا يمكن اعتبار وظيفة المحاسبة البنكية وظيفة مساعدة بل هي من صميم العمل البنكي، ترتبط بوجوده من خلال تسجيلها للقيود أو للعمليات الخاصة بالتعامل بالأموال في الدفاتر والسجلات حفاظا على حقوق البنك من جهة وحقوق الغير عليه من جهة أخرى؛
 - نظرا للعلاقة والمستمرة بين البنك وزبائنه فإن المحاسبة فيهما لا تحتل التأخير في التسجيل، ويجب أن يتم تسجيل العمليات بشكل فوري لحظة بلحظة؛
 - نظراً لارتباط النظام البنكي بشكل أو بآخر بالسياسة المالية العامة للدولة، وبالتالي خضوعه لمجموعة التشريعات القانونية لتنظيم نشاطه؛
 - وترتكز المحاسبة البنكية على مجموعة مترابطة من الأجزاء قوامها الرئيسي المجموعة المستندية والدفترية وقواعد الرقابة الداخلية.
- ويبدو واضحا من خلال هذه الأهداف أن المحاسبة البنكية عبارة عن مجموعة من الآليات والتقنيات التي تهدف بشكل أساسي إلى ضبط العمل البنكي لضمان تحقيق الأهداف المرجوة منه، ونظرا لحساسية العمل البنكي لارتباطه بالعديد من الحقوق المترتب الإيفاء بها من طرف البنك اتجاه العديد من الأطراف، فإن هذا الأمر لا يتم إلا عن طريق الاحترام التام لمبادئ المحاسبة البنكية.

- أهداف المحاسبة البنكية:

- لا تمثل المحاسبة البنكية كما في غيره من الأنشطة الاقتصادية الأخرى هدفاً بحد ذاته بقدر ما هي أداة لتحقيق مجموعة من الأهداف محصلتها النهائية توفير البيانات والمعلومات المحاسبية للأطراف التي تحتاجها للقيام بوظائفها الإدارية وفي التخطيط والرقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات المناسبة، وبذلك فإن دور المحاسبة في النظام البنكي والتي هي جزء أساسي منه يتمثل في⁸:
- إجابة المتطلبات الفنية للمهنة البنكية بحيث تقدم إلى إدارة البنك بصورة دورية معلومات دقيقة عن تطور العمل في البنك وذلك بفضل الأوضاع والبيانات اليومية التي تبين تطور حسابات البنك يوميا والنتائج التي حصلت عليها من ربح وخسارة؛
 - تقديم المعلومات المحاسبية إلى السلطات النقدية بصورة دورية وفق نماذج خاصة تعدها لهذه الغاية تبين فيها موجودات البنك ومطالبه وبذلك يتوفر للسلطة النقدية مراقبة أعمال البنك عن طريق محاسبتها المختلفة؛
 - تنظيم الوضع المالي للبنك الذي تنشره البنوك بصورة دورية على زبائنها وزبائنها بغية توضيح حالتها المالية وتطور أعمالها، وكثيراً ما تكون هذه الأوضاع موضوع دراسة عميقة من رجال الأعمال والاقتصاد؛

- واجابة رغبة المودعين بحيث يحصلون دائماً على كشوفات تبين حركة حساباتهم الجارية والمبالغ التي في عهدة البنك.
- ولا شك أن تحقيق هذه الأهداف يرتبط بوجود نظام محاسبي بنكي سليم، يؤدي وظائفه بكفاءة تجعل من وجوده أمراً لازماً وضرورياً للبنك الذي يلتزم بتطبيقه، ويتصف بدرجة عالية من الدقة والواقعية في توفير وعرض البيانات المحاسبية لتكون لها القدرة في مساعدة المسيرين في اتخاذ أو ترشيد القرارات الخاصة في تقييم الأداء وتحسين مزولة النشاط إلى أقصى درجة ممكنة من الأداء.

- مبادئ لمحاسبة البنكية:

ترتكز المحاسبة البنكية ونظراً لتشعب عملياتها على مجموعة من المبادئ التي تضمن تطبيقها بشكل سليم وفعال. وتتخلص أهم مبادئ المحاسبة البنكية في الآتي⁹:

1. العرض العادل وتطبيق معايير المحاسبة الدولية:

- يجب أن تعرض القوائم المالية بشكل عادل المركز المالي والأداء المالي والتدفقات المالية للبنك، وبالمزج بين التطبيق المناسب لمعايير المحاسبة الدولية والإفصاح الإضافي عند الضرورة، فإنه ينتج لدينا قوائم مالية تقدم عرضاً عادلاً. وفي حالات نادرة جداً قد تجد الإدارة أن تطبيق متطلبات أحد المعايير سوف يكون مضللاً وتجد أنه من الضروري مخالفة هذا المتطلب حتى تستطيع أن تحقق إفصاحاً عادلاً، وفي هذه الحالة يجب على البنك الإفصاح بما يلي:
- إن الإدارة قد توصلت إلى أن القوائم المالية تعرض بشكل عادل المركز المالي للبنك وأداءه المالي وتدفقاته النقدية؛
 - إن الإدارة قد طبقت في كافة النواحي المالية المعايير بشكل عادل المركز المالي الأداء المالي والتدفقات النقدية؛
 - أن الإدارة قد طبقت في كافة النواحي المادية المعايير المحاسبية الدولية فيما عدا أنها خرجت عن معيار معين من أجل تحقيق إفصاح عادل؛
 - تحديد المعيار الذي خالفته وطبيعة هذه المخالفة بما في ذلك المعاملة التي يتطلبها ذلك المعيار مع ذكر السبب الذي يجعل هذه المعاملة مضللة؛
 - والأثر المالي لهذه المخالفة على صافي ربح أو خسارة البنك أو على الأصول والخصوم أو الحقوق المساهمين والتدفقات النقدية لكل فترة معروضة.

2. السياسات المحاسبية:

يجب على الإدارة اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية للبنك بحيث تخضع قوائمها المالية لكافة المتطلبات المحددة بكل معيار محاسبي دولي منطبق عليها ولكل تفسير من تفسيرات اللجنة الدائمة. والسياسات المحاسبية هي المبادئ والأسس والأعراف ولقواعد والممارسات المحددة التي يتبناها البنك في إعداد وعرض القوائم المالية. ويجب على مستخدمي القوائم المالية أن يكونوا على دراية بالسياسات المحاسبية المتبعة بواسطة المؤسسة حتى يمكن اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة، لذلك يجب أن تتضمن القوائم المالية إفصاحاً واضحاً لكافة السياسات المحاسبية التي استخدمت في إعدادها.

3. فرض الاستمرارية:

عند إعداد القوائم المالية يجب على الإدارة إجراء تقييم لقدرتها على البقاء ككيان مستمرة، ويجب إعداد القوائم المالية على أساس أنها مستمرة ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة إما للتصفية أو التوقف عن المتاجرة وليس أمامها بديل واقعي سوى أن تفعل ذلك. وعندما تكون الإدارة على علم أثناء قيامها بإجراء تقييمها بحالات عدم تأكد مادية تتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة في قدرتها على البقاء كمؤسسة مستمرة فإنه يجب الإفصاح عن عدم حالات التأكد هذه.

4. المحاسبة على أساس الاستحقاق:

يجب على المؤسسة المستمرة إعداد قوائمها فيما عدا الخاصة بالتدفق النقدي بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي، وبموجب هذا الأساس يتم الاعتراف بالعمليات والأحداث عند حدوثها (وليس عند استلام أو سداد النقدية وما في حكمها). وأي يتم الاعتراف بالإيرادات عند اكتسابها كما يعترف بالمصروفات عند استحقاقها بصرف النظر عن التحصيل أو السداد النقدي، بحيث تستفيد كل فترة مالية بما يخصها من إيراد وتتحمل بما يخصها من أعباء، وبالتالي فإن قائمة الدخل وحساب الأرباح والخسائر يجب أن تعكس إيرادات وأعباء الفترة التي تعد عنها.

5. مبدأ ثبات العرض:

يقصد بهذا المبدأ أنه يجب إعداد القوائم المالية واتباع السياسات والقواعد والإجراءات المحاسبية الثابتة من سنة مالية إلى أخرى، وعند تغير أية سياسة محاسبية في السنة المالية يجب الإشارة إلى ذلك في إيضاحات القوائم المالية المتممة للقوائم المالية من ناحية الأسباب وأثر هذا التغير على القوائم المالية.

6. مبدأ الحيطة والحذر:

قد يواجه المحاسبون عند إعداد القوائم المالية حالات من عدم التأكد المحيطة والملازمة لكثير من الأحداث والظروف، مثل الديون المشكوك فيها، تقدير العمر الإنتاجي للمعدات والأصول، عدد المطالبات والكفالات التي يمكن أن تحدث. ويعترف بمثل هذه الحالات من عدم التأكد من خلال الإفصاح عن طبيعتها ومدى تأثيرها من خلال ممارسة الحيطة والحذر عند إعداد القوائم المالية. ويقصد بالحيطة والحذر تبني درجة من الحذر في وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد لا ينتج عنها تضخم للأصول والدخل أو تقليل الالتزامات والمصروفات.

7. والقابلية للمقارنة:

ما لم يتطلب معيار دولي بخلاف ذلك فإنه يجب الإفصاح عن المعلومات المقارنة فيما يتعلق بالفترة السابقة لكافة المعلومات الضرورية في القوائم المالية. وفي حالة تغيير أرقام المقارنة يجب الإشارة إلى ذلك في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

- فروض لمحاسبية البنكية:

خصوصية النشاط البنكي التي تمكن أساساً من العمل بالنقود، الوساطة المالية، خلق العملة، عمليات تبادل العملة، تفرض معرفة ومراقبة خاصة على الأعمال البنكية حيث أنه في المجال المحاسبي من الضروري ملائمة المبادئ المتعارف عليها والمقبولة عموماً مع خصوصيات العمليات البنكية¹⁰:

1. تجزئة حسابات الزبائن حسب تصنيف المحاسبة الوطنية:

المبادئ المحاسبية البنكية تعمم الأخذ بعين الاعتبار معايير معرفة وتصنيف المتعاملين الاقتصاديين والماليين وغير الماليين المستوحاة من المحاسبة الوطنية المنشورة من قبل المعهد الوطني للإحصائيات والدراسات الاقتصادية: شركات، أسر، خواص ومؤسسات فردية، ومتعاملين مختلفين. وهذا التفصيل يسمح بتحليل أفضل لحركة الخزينة المؤثرة على حسابات مختلف الأصناف الاجتماعية والمهنية للأمة. والجدول التالي يوضح تصنيفات المتعاملين الإقتصاديين حسب المحاسبة الوطنية.

الجدول 01 - تصنيف المتعاملين الاقتصاديين

البنوك	المحاسبة الوطنية
شركات	شركات وشبه الشركات
خواص	عائلات خواص ومؤسسات عمومية
مؤسسات فردية	
آخرين	إدارات عمومية وخاصة

المصدر: BARBIER Etienne, «L'audit interne», Organisation, Paris, 1989, p. 68.

يمثل الجدول (01) تصنيف المتعاملين الاقتصاديين، حيث تصف البنوك كمتعامل أول وهي متعلقة بالمحاسبة الوطنية نظرا لأهميتها في النشاط الاقتصادي ككل، ثم تليها الشركات وشبه الشركات بمختلف أنواعها وأصنافها، أما الخواص والذين يلعبون دورا مهما فيصنفون في المرتبة الثالثة إضافة وأخيرا تأتي الإدارات العمومية كمتعامل هدفه الأساسي العمل على التطبيق الصحيح للمبادئ المحاسبية في إطارها العام.

2. الإحصاء التام للقروض الممنوحة:

الشرط الأساسي والضروري والذي لا يمكن الاستغناء عنه لمراقبة حقيقة حجم القروض الموزعة، الإحصاء التام لها من طرف البنك، ويتطلب ذلك إنشاء قواعد واضحة ومحددة والتي لا تشمل أي غموض.

3. المعرفة الدقيقة للعمليات مع الخارج:

الهدف هو تحقيق الشروط الضرورية والواضحة لإعادة ميزان مدفوعات دقيق، معرفة الوضعية النقدية للبلد وذلك بتفضيل المحاسبة عن الإحصاء. ولتحقيق ذلك يجب مراعاة:

- ✓ كفاءات تسجيل العمليات مع الخارج؛
- ✓ إعداد طرق محاسبية خاصة تحترم المبادئ المحاسبية المتعلقة بتسجيل العمليات بالعملة الصعبة؛
- ✓ وعدم تضخيم حسابات المراسلين بالخارج حيث يجب: عند تسجيل العملية في حسابات وسيطة خارج الميزانية، وعند تحقيق العملية تسجل في الحسابات الخاصة في الميزانية.

4. والإدراك الفعلي بالتغيرات النظام البنكي:

- تقوم السلطات النقدية بإعداد جدولين خاصين لمراقبة التغيرات الحاصلة في الجهاز البنكي:
- **الجدول الأول** خاص بجرد الاستعمالات للموارد والالتزامات الموزعة حسب المدة المتبقية للتنفيذ؛
 - **الجدول الثاني** يحتوي على نفس المعلومات ولكنه موزع حسب المدة الابتدائية.

1-2) النظام المحاسبي البنكي:

يحدد الهيكل التنظيمي لأية منظمة طبيعة الصلاحيات وحجم المسؤوليات التي يضطلع بها أي مستوى إداري معين، والبنوك هي تلك الوحدات الاقتصادية التي يرتبط نشاطها ارتباطاً مباشراً بإجراءات النظام المحاسبي القائم فيها. وقد اتضح لنا مما تقدم أن نشاط البنك ينحصر بالدرجة الأولى في المتاجرة بالأموال، وتقديم الخدمات البنكية للزبائن لقاء عمولات وفوائد معينة تعتبر العنصر الرئيسي في إيراداته، ولذلك فإن مزاوله البنك لهذه الأنشطة لا بد أن يتم في تنظيم إداري معين يكفل الأداء المنظم للعمل، ويحقق التدفق السريع للبيانات والمعلومات المحاسبية بين أقسام البنك وفروعه، من خلال نظام محاسبي سليم وواضح في إجراءاته وأساليبه لإنتاج تلك البيانات والمعلومات¹¹.

- تعريف وخصائص النظام المحاسبي:

يعرف النظام المحاسبي بأنه ذلك الأسلوب المنظم، أو مجموعة الإجراءات المنظمة التي يتبعها المحاسب في تسجيل وتبويب عمليات المؤسسات المالية، من واقع المستندات المؤيدة لها، في الدفاتر والسجلات المحاسبية، لغرض بيان نتيجة نشاط المنشأة من ربح أو خسارة والوقوف على حقيقة مركزها المالي في نهاية فترة مالية معينة. وبالإضافة إلى ذلك، فالنظام المحاسبي، وسيلة لتحقيق إجراءات الرقابة على كافة عناصر الإنفاق والإيراد وأصول وخصوم المؤسسة، وتوفير المعلومات الضرورية للإدارة العليا لترشيد قراراتها الخاصة باستغلال الموارد المتاحة والرقابة عليها. وكذلك يمكن تعريف النظام المحاسبي بأنه "مجموعة من المكونات المادية وغير المادية لجمع البيانات (مدخلات) وتشغيلها وتحويلها إلى معلومات (مخرجات) في شكل أنظمة فرعية تتبع نظاماً محاسبياً رئيسياً لتحقيق مجموعة من الأهداف للإدارة وجهات خارجية وذلك من خلال نظام للاتصال مع البيئة الداخلية والخارجية وبما يكفل تحقيق الرقابة"¹².

ونظرا لأن المحاسبة تعتمد في جوهرها على التقنيات والآليات الصحيحة التي تشكل الأرضية الأساسية للرقابة فيما يتعلق بالنتائج المحققة من طرف المؤسسات، فإنه يمكن القول بأن النظام المحاسبي هو الأسلوب العالم الذي يجمع هذه التقنيات والأساليب بمختلف أنواعها لتشمل مختلف النشاطات.

- ولكي يحقق النظام المحاسبي في البنوك هذه الأهداف لابد من توافر الخصائص¹³:
- الدقة والوضوح في المصطلحات والتسميات وطرق القيد والمعالجة وكذلك السرعة عند تسجيل العمليات المختلفة واستخراج أرصدة الزبائن أول بأول، وعلى البنك أن يوازن بين السرعة من جهة وبين الدقة من جهة أخرى وبين تكاليف بلوغ هذه السرعة أو الدقة؛
 - تتميز العمليات البنكية بتشابهها وكثرتها وتكرارها لذلك يجب اختيار الطريقة المحاسبية الملائمة لزخم العمليات المالية المختلفة والمتكررة؛
 - ضرورة تقسيم العمل وبشكل خاص فصل وظيفة المحاسبة عن باقي عمليات البنك وبالذات عمليات الصندوق؛
 - تصميم الدورة المحاسبية بشكل يتحاشى التكرار بين موظف وآخر؛
 - يتم تسجيل وإثبات قيم موجودة في البنك ولكنها غير مملوكة له مثل الكمبيالات المودعة برسم التأمين أو التحصيل وكذلك الحال في الأوراق المالية أو في تعهدات الزبائن وهذا ما يقتضى الاستعانة بالقيود النظامية؛
 - يمتاز البنك عن غيره من المؤسسات بأن معظم إيراداته على شكل فوائد وعمولات لأنه أصلاً قائم على تقديم خدمات للزبائن مقابل أجرة معينة تسمى عمولة؛
 - يمتاز العمل البنكي بالسرعة والمرونة وبالتالي يجب أن يكون النظام المحاسبي للبنك مرناً في إعداد البيانات والكشوفات وتقديمها للجهات الإدارية التي تستخدمها في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات السليمة.

- أهداف المحاسبة البنكية:

- يهدف النظام المحاسبي في البنوك إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية والفرعية وتتمثل الأهداف الرئيسية في تحقيق ما يلي¹⁴:
- توفير المعلومات المختلفة لإدارة البنك التي تساعد على رسم السياسات الإدارية والبنكية والاستثمارية المختلفة، وتساعد على تنفيذ العملية الإدارية والتي تشمل على التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات؛
 - توفير المعلومات المطلوبة للبنك المركزي كجهات رقابية خارجية مثل: نسبة الاحتياطي النقدي، نسبة الودائع إلى حقوق المساهمين، عدم تجاوز القروض والتسهيلات نسبة معينة من إجمالي الودائع، نسبة السيولة، احتياطي السيولة
 - وتوفير المعلومات للمساهمين والمستثمرين والبنوك المراسلة في الخارج ومصلحة الضرائب.

- أما الأهداف الفرعية لنظام المعلومات المحاسبي في البنك تتمثل بما يلي¹⁵:
- **هدف الأمان:** تشكل النقدية العنصر الهام في نشاط البنوك، وتعتبر النقود أكثر الأصول تعرضاً للسرقة والاختلاس، لذلك يجب أن يصمم النظام المحاسبي لمنع الخسارة والسرقة والخطأ من خلال مجموعة من الضوابط التي تحقق الرقابة الداخلية؛
 - **الدقة:** لعامل الدقة خصوصية في النظام المحاسبي للبنوك، لكون البنك مؤسسة مالية تتاجر بالنقود، ونظراً لما تتسم به المعاملات المالية للبنك من اعتمادها على الثقة، فإن الأمر يتطلب تنفيذ المعاملات المحاسبية بدقة؛
 - **الوقت:** لعنصر الوقت أهمية خاصة في البنوك لأن معاملات الإيداع والسحب من الحسابات الجارية للزبائن متكررة، حيث يتطلب الزبائن معرفة أرصدة حساباتهم في أي وقت بالإضافة إلى أن الإدارة تحتاج إلى المعاملات بشكل يومي لاتخاذ القرارات المتعلقة بمنح الائتمان، ومدى توفر السيولة النقدية لمواجهة طلبات الزبائن وقرارات الاستثمار، علاوة على ضرورة إحكام الرقابة الداخلية على النقدية، لهذا يتم إعداد موازين مراجعة بشكل يومي.

- دورة تجهيز بيانات النظام المحاسبي:

تنطلق الدورة المحاسبية بشكل عام من الوثائق الأساسية في صورة مدخلات لتمر بمجموعة من المراحل وصولاً إلى المخرجات المتمثلة أساساً في القوائم المالية¹⁶ وفيما يتعلق بدورة تجهيز بيانات النظام المحاسبي فإنها تتكون من أربعة عناصر رئيسية هي¹⁷:

1- المدخلات:

هي عبارة عن البيانات أو المستندات التي تغذي النظام المحاسبي ويمكن تعريف البيانات بأنها "مجموعة من الحقائق لا تقيد في اتخاذ القرار". وفيما يتعلق بمدخلات النظام المحاسبي فهي عبارة عن مجموعة من المستندات المؤيدة للمعاملات البنكية ويمكن تقسيم هذه المجموعة المستندية إلى قسمين:

1. **مستندات داخلية:** وهي التي يتم إعدادها من قبل البنك نفسه لتلائم طبيعة عمله ونظامه المحاسبي المتبع مثل إيصالات الإيداع والقبض، مستندات الخصم والإضافة، استلام الأمانات... الخ؛

2. **مستندات خارجية:** هي التي يتم إعدادها بواسطة الزبائن وغيرهم مثل: قسائم الإيداع وإيصالات سحب النقدية... وغيرها.

ولا شك أن طبيعة عمل البنوك وضرورة مراعاة قواعد الضبط الداخلي والمحاسبي في تثبيت العمليات، فإنه يتم استخدام كلا النوعين من المستندات حيث يتم القيد من واقع المستندات الداخلية في مجموعة من الدفاتر بينما تستخدم المستندات الخارجية في القيد في مجموعة

- أخرى من الدفاتر. وتعتبر المجموعة المستندية في البنك من المقومات الأساسية التي لا يستغنى عنها لعدة مبررات منها:
- تمثل المستندات الأدوات الرئيسية التي يستعان بها في نقل وتوصيل وإثبات بيانات الأحداث والمعاملات التي تتم داخل البنك وبين البنك والغير؛
 - تعتبر الأدلة الموضوعية لحسم كثير من المشاكل؛
 - أداة هامة لتسهيل أعمال المراجعة والرقابة الداخلية؛
 - تعتبر المستندات الدليل المادي للتأكد من صحة القيود المحاسبية؛
 - وتتميز المجموعة المستندية في البنوك بوجود مستندات خاصة بكل قسم من الأقسام البنكية.

2- عمليات التشغيل:

- هي الخطوات والإجراءات التي يتم بواسطتها تحويل البيانات (المدخلات) إلى معلومات. وفيما يتعلق بالنظام اليدوي في البنك فإن عمليات التشغيل تتم عن طريق الإثبات في دفاتر اليومية المساعدة (الملاحق) ودفتر اليومية العام والترحيل إلى دفتر الأستاذ المساعد ودفتر الأستاذ العام، ويطلق على هذه الدفاتر بالمجموعة الدفترية وتستخدم البنوك في ظل النظام اليدوي الطريقة الفرنسية (طريقة اليومية المركزية) والتي تقوم على استخدام دفتر يومية عام ودفتر أستاذ عام، ومجموعة دفاتر يومية مساعدة ودفاتر أستاذ مساعدة. وتمثل المجموعة الدفترية نوعاً آخر من المقومات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي في البنوك حيث تحقق مجموعة من المميزات للنظام منها:
- تعتبر المجموعة الدفترية من أهم الأدوات التي تستخدم في تبويب المعاملات المتعلقة بالأنشطة المختلفة التي تتم داخل البنك؛
 - تستخدم كمصدر لإعداد التقارير؛
 - وتستعمل كوسيلة لحفظ المعلومات لفترة طويلة.

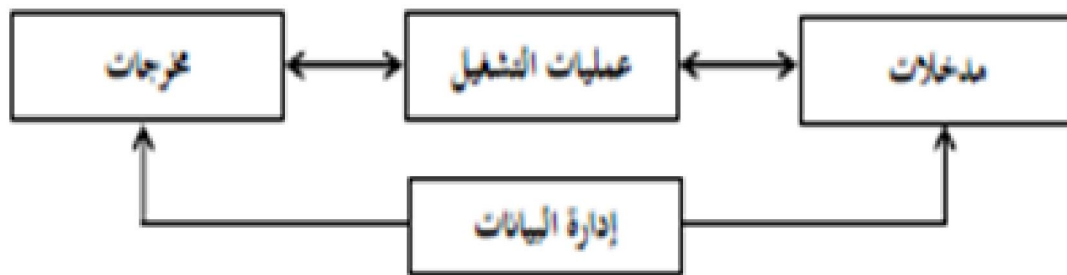
3- المخرجات:

هي عبارة عن المعلومات التي يمكن تعريفها: بأنه مجموعة من الحقائق تفيد في اتخاذ القرارات أو هي عبارة عن مخرجات النظام المحاسبي الناتجة عن عملية تشغيل المدخلات. وتتمثل مخرجات النظام المحاسبي في البنك في القوائم المالية والتي تشمل الحسابات الختامية أو ما يطلق عليها (بيان جدول النتائج، الميزانية وخارج الميزانية، قائمة التدفقات النقدية وجدول تغيرات الأموال الخاصة) كما تشمل مخرجات النظام المحاسبي للبنوك على مجموعة من التقارير أهمها تقرير السيولة، تقرير عن الحسابات الجارية الدائنة والمدينة، تقرير عن العملات الأجنبية، ميزان المراجعة يومي وشهري وكشف الحركة اليومي، التقارير الخاصة بالبنك المركزي.

4- إدارة البيانات:

يقصد بإدارة البيانات تنظيم المدخلات وعمليات التشغيل بطريقة معينة يمكن التحكم بالمدخلات للوصول إلى المخرجات في الوقت المناسب وبالشكل المناسب. كما تتضمن إدارة البيانات أسلوب تحديث البيانات واستعادتها. ويمكن تلخيص ما سبق في الشكل الآتي:

الشكل 02 - دورة تجهيز بيانات النظام المحاسبي



المصدر: فريد راغب، «إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة»، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 213.

ويوضح الشكل (02) أهم خطوات دورة تجهيز بيانات النظام المحاسبي، والتي تشكل إدارة البيانات قاعدة أساسية لها وتتمثل البيانات في مختلف المعطيات ذات الصلة بالنظام المحاسبي، ثم تتفرع إلى جزئين أساسيين إلا وهما مدخلات وهي المرحلة التي تعالج فيها البيانات المتعلقة بالنظام المحاسبي ومخرجات كمرحلة نهائية بعد معالجة البيانات وهذا يتم في عمليات التشغيل.

- مخرجات النظام المحاسبي البنكي:

يوفر نظام المعلومات المحاسبية عدداً من المخرجات أو التقارير لتلبية احتياجات مجموعة من المستخدمين من خارج الوحدة ومن داخلها، وتهتم المحاسبة المالية كنظام فرعي لنظام المعلومات المحاسبية بإنتاج مجموعة من القوائم المالية (كمخرجات) تلبي احتياجات مجموعة من المستخدمين الخارجيين مثل: حملة الأسهم - الدائنون - الأجهزة الحكومية... الخ، هذا بالإضافة إلى كونها ذات منفعة لإدارة الوحدة الاقتصادية بمستوياتها المختلفة. وتتمثل القوائم المالية كمخرجات للمحاسبة المالية في القوائم التالية¹⁸:

- جدول قائمة المركز المالي (الميزانية العامة)؛
 - جدول الدخل (جدول النتائج)؛
 - جدول التدفقات النقدية؛
 - جدول التغيرات في الأموال الخاصة؛
 - وجدول خارج الميزانية.
- ترفق القوائم المالية السابقة بهدف زيادة منفعتها بعدد من الإيضاحات أو الكشوفات التفصيلية، إضافة إلى تقرير برأي المراجع الخارجي عن مدى صدق تمثيل تلك القوائم لنتائج الأعمال والمركز المالي في لحظة معينة¹⁹. وقد يصعب وضع حد فاصل بين القوائم المالية والتقارير المالية لأن كلا منهما منتج نهائي من منتجات المحاسبة ووسيلة من وسائل توصيل المعلومات للمستفيدين، بالإضافة إلى أن هناك بعض المعلومات المهمة التي يمكن الحصول عليها من القوائم المالية تحتاج إلى معلومات تكميلية يمكن الحصول عليها من التقارير المالية. وفي هذا الصدد أشارت لجنة المعايير المحاسبية الدولية إلى أن القوائم المالية تعد عصب التقارير المالية وهي تحتوي على معلومات مهمة يراد توصيلها للمستفيدين خارج المؤسسة. بينما التقارير المالية تحتوي على كثير من المعلومات المالية وغير المالية التي لا توجد في القوائم المالية مثل معلومات عن النشاط التسويقي للبنك أو العوامل التي تؤثر على مصادر التمويل حالياً ومستقبلاً، بالإضافة إلى أن القوائم المالية يتم تدقيقها من قبل مراجع حسابات مستقل بخلاف التقارير المالية التي تعد بمعرفة المديرين وقد تراجع مراجعة حسابية دقيقة، ومما سبق نجد أن مفهوم التقارير مفهوم أشمل من القوائم المالية²⁰.

(2) القوائم المالية في النظام المحاسبي البنكي:

المحاسبة هي نظام للمعلومات يقوم بتجميع وتوصيل المعلومات المالية والمحاسبية عن مؤسسة معينة إلى عدد كبير من المستخدمين ومختلف المتعاملين الاقتصاديين الذين ترتبط قراراتهم بنشاط هذه الأخيرة، من المستثمرين والمودعين والمسيرين والمصالح الحكومية وغيرها. وتعتبر القوائم المالية هي المخرجات الأساسية لهذا النظام والوصل الأساسي للمعلومات، هذا وتختلف مفاهيم ومحتويات القوائم المالية التي تعدها المؤسسة باختلاف الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة، واختلاف مفهومها للمستخدم النهائي للمعلومات الواردة في هذه القوائم. كما أن التقارير المالية يجب أن تفصح عن كل ما من شأنه أن يجعلها غير مضللة²¹.

(1-2) التعريف بالقوائم المالية الأساسية:

من المحاسبين من يرى أن جدول النتائج أكثر أهمية لأنها تظهر الأرباح الحالية مما يسهل التنبؤ بالأرباح المستقبلية، فالأرقام التاريخية (الفعلية) تعتبر الأساس للتنبؤ بالمستقبل، كما ويساعد جدول النتائج على إمكانية تقييم كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة. ويرى البعض الآخر أن جدول الميزانية هي الأهم، لأنها تعكس حقيقة مركز البنك المالي، كما أنها تمثل الموارد المتاحة لسداد الالتزامات تجاه الدائنين، وهناك من يرى أن جدول التدفقات النقدية هي الأكثر أهمية حيث يستطيع مستخدمو البيانات المالية تقييم مدى قدرة المؤسسة على إجراء توزيعات للأرباح ومقابلة متطلبات التوسع والاستثمار. لذلك يرى الباحث ضرورة توضيح كل قائمة من القوائم المالية السابقة الذكر وأهمية كل منها كأداة من أدوات الإفصاح المحاسبي²².

- تعريف القوائم المالية:

تعتبر القوائم المالية بمثابة تقارير لقياس كفاءة عمل الإدارة، فهي تحدد مدى نجاحها أو فشلها، كما أنها تلخص المشاكل والصعاب التي تتعرض لها الوحدة الاقتصادية حالياً مع إمكانية الاعتماد عليها لوضع تصور عن مستقبلها، إلا أن الآراء قد تعارضت حول أي القوائم المالية أكثر أهمية²³.
ولفهم كيفية تسجيل الأحداث وكيفية إعداد القوائم المالية، لابد من إلقاء النظرة على بعض المصطلحات المحاسبية الأساسية، وذلك لأن جميع الأحداث الاقتصادية سوف تؤثر على واحدة أو أكثر من المجموعات التالية²⁴:

- **الأصول:** هي الأشياء ذات القيمة التي يملكها البنك، وغالبا ما يتم ترتيبها في التقارير والقوائم المالية وفقا لدرجة سيولتها المتناقصة (مدى قابليتها للتحويل إلى نقدية بسهولة) وتحتل النقدية المرتبة الأولى فيما يتعلق بالعناصر ذات السيولة وتأتي من حيث الترتيب في المقدمة؛
- **الالتزامات:** إن الخاصة الأساسية للالتزام أنه تمثل تعهداً حالياً على البنك، والتعهد يمثل واجباً أو مسؤولية للعمل والوفاء بطريقة محددة. وتتمثل الالتزامات في عدة عناصر مثل الودائع تحت الطلب التي يتعهد البنك بدفعها إلى الأفراد والهيئات المختلفة، وعادة ما يتم ترتيبها حسب تاريخ استحقاقها بحيث يتم البدء بالعناصر ذات الأولوية في تاريخ الاستحقاق مثل الودائع تحت الطلب، وهكذا فإن الالتزامات ترتبط تماماً بمفهوم السيولة المستخدم في تصنيف الأصول؛
- **حقوق الملكية:** تتحدد حقوق الملكية في البنك بالفرق بين الأصول والالتزامات، وتنشأ تلك الحقوق من ثلاثة مصادر²⁵:
 1. **رأس المال الاسمي:** القيمة الإجمالية الاسمية للأسهم، وفقاً للقيمة الاسمية لكل سهم وقت الإصدار؛
 2. **الاحتياطات:** وتتمثل في المبالغ الرأسمالية التي يحصل عليها البنك مقابل بيع الأسهم بسعر يزيد عن سعر الإصدار (القيمة الاسمية) بالإضافة إلى الأموال التي ترحل إليه من الأرباح غير الموزعة؛
 3. **والأرباح غير الموزعة:** هي الأرباح التي يحققها البنك ولا يتم تحويلها إلى احتياطات؛
- **الإيرادات:** ويقصد بها إجمالي التدفق الداخل إلى البنك من الأصول المختلفة مثل النقدية والفائدة وما يتم تحصيله من الزبائن مقابل الخدمات والتسهيلات، هذا ويتم تسجيل حسابات الإيرادات في حساب النتائج على أساس مصدر هذا الدخل وتأتي الفوائد على الإقراض في مقدمة العناصر المسجلة في قائمة الدخل؛
- **والمصروفات:** فهي التكاليف المرتبطة بأداء الأعمال، أو كما تعرف في المفهوم المحاسبي العلم بالأصول الغارقة هذا ويتم تسجيل المصروفات في قائمة الدخل حسب نوعها وحسب الحجم والأهمية.

- أهداف القوائم المالية:

قام عدد من الجهات العلمية والعملية في الولايات المتحدة الأمريكية وإنكلترا وكندا وأستراليا بعدة دراسات لتحديد أهداف القوائم المالية والمستفيدين منها وكمية المعلومات التي قد يحتاجونها. وأهم هذه الدراسات (دراسة لمعهد المحاسبين الأمريكيين ودراسة في إنكلترا. وأشارت لجنة معايير المحاسبة الدولية إلى أن أهداف القوائم المالية ليست أهدافاً جامدة وإنما

- تتأثر بعدد من العوامل الاقتصادية والقانونية والسياسية لتناسب المجتمع الذي تعد فيه هذه القوائم. وفي ضوء ذلك حددت عدداً من أهداف القوائم المالية أهمها ما يلي²⁶:
- توفير معلومات تلائم المستثمرين الحاليين والمحتملين والدائنين، لاستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثمارية ومنح القروض المالية. ومن الضروري أن تكون القوائم المالية مفهومة بالنسبة للمستثمرين والدائنين الذين يكون لديهم إماماً معقولاً بالأنشطة الاقتصادية والتجارية والمحاسبة المالية؛
 - تزويد المعلومات المفيدة للمستثمرين والدائنين لأغراض التنبؤ والمقارنة وتقييم التدفقات النقدية المتوقعة بالنسبة لهم من حيث المبلغ والتوقيت وحالة عدم التأكد المتعلقة بهذه التدفقات (قائمة التدفقات النقدية)، وذلك من خلال دراسة وتقييم درجة سيولة الوحدة الاقتصادية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها سواء أكانت قصيرة أم طويلة الأجل؛
 - يجب أن توضح كل ما يتعلق بحقوق الملكية وحقوق الغير وأية التزامات أخرى بالإضافة إلى أثر العمليات والأحداث الاقتصادية على هذه الحقوق (قائمة المركز المالي)؛
 - ويجب أن توضح طريقة الحصول على الموارد وكيفية استخدامها في شكل أصول مختلفة وأية معلومات تقيد في تقييم الأداء والتنبؤ بالأرباح في المستقبل.
- ويتضح من ذلك أن لجنة معايير المحاسبة الدولية قد أعطت الأهمية للمستثمرين والدائنين أولاً ثم لغيرهم من الفئات المستفيدة من المعلومات المحاسبية، ونبهت المحاسبين لأهمية قائمة التدفق النقدي كتنقيح محاسبي يهتم به المستفيدون عند اتخاذهم قراراتهم الرشيدة بالإضافة إلى قائمة الدخل وقائمة المركز المالي. بالإضافة إلى ما سبق هناك أهداف نوعية للقوائم المالية تتعلق بالخصائص النوعية للمعلومات الواردة في تلك القوائم المالية هي²⁷:
- الملائمة Pertinence: تقتضي أن تكون المعلومات ملائمة لجميع المستفيدين الذين يقومون باتخاذ قراراتهم الاقتصادية السليمة؛
 - التحقق Vérifiabilité: يعني أن النتائج التي يصل إليها المحاسبون يمكن أن يصل إليها أي محاسب آخر إذا استخدم نفس المقاييس، وأهمية التحقق في هذا المجال تبدو في أن المستفيدين من المعلومات المحاسبية لهم مقدرة محدودة في الحصول على هذه المعلومات من مصادر مختلفة بخلاف القوائم والتقارير المالية؛
 - الوضوح Clarté: يقصد بالوضوح خلو البيانات المعروضة في القوائم المالية من الغموض والالتباس بحيث يسهل على مستخدمي القوائم المالية فهمها بسهولة وبسرعة لتكون أكثر فائدة؛
 - عدم التحيز Neutralité: وهو مرتبط بالطرق التي يستخدمها المحاسب في التوصل إلى النتائج من حيث أن تكون بعيدة عن التحيز في التوصل إلى نتائج معينة إرضاءً لفئة على حساب فئة أخرى؛
 - القابلية للفهم Compréhensibilité: حتى يمكن الاستفادة من القوائم المالية يتعين أن تكون المعلومات الواردة فيها مبسطة وواضحة بطريقة لا تخل بالمعنى المقصود منها؛

- التوقيت Opportunité: يقتضي إعداد القوائم المالية وتوصيلها للمستفيدين منها في وقت مناسب يسمح لهم بالاستفادة من المعلومات الواردة فيها؛
- والمقارنة Comparabilité: يعني ضرورة إعداد القوائم المالية كل فترة معينة على أساس يسمح بمقارنتها وتحليلها بالقوائم المالية في السنوات السابقة.

2-2) المستفيدون من القوائم المالية:

بالرغم من أن القوائم المالية قد أعدت أساساً لخدمة المستفيدين منها إلا أنه لم يتم تحديد من هم المستفيدون من المعلومات المالية الواردة فيها؟ وما هي حاجاتهم بشكل قاطع؟ وفي هذه الصدد أشارت جمعية المحاسبين الأمريكية (AAA) إلى أن هذه التقارير أعدت أساساً لخدمة المستفيدين من خارج الوحدة الاقتصادية حيث لهم مقدرة محددة في الحصول على المعلومات اللازمة عن المشروع وليست أمامهم سوى هذه القوائم المالية كمصدر موثوق يتم الاعتماد عليه عند اتخاذهم قراراتهم الاقتصادية الرشيدة. وفي ضوء ما سبق يمكن تقسيم المستفيدين من القوائم المالية للبنوك إلى²⁸:

- المودعين والمقرضين:

يقوم المودعون بإيداع أموالهم في البنوك بأشكال وصور عديدة ولأغراض مختلفة (ودائع ادخار، ودائع توفير، ودائع لأجل) يحصلون مقابلها على فوائد، إضافة إلى ذلك قد يقوم البنك بإصدار سندات تمثل قروضاً طويلة الأجل يسدّد البنك مقابلها فوائد معينة بصفة دورية. والخاصية البارزة التي تميز كافة العلاقات السابقة هي ثبات المنفعة التي تعود على المودعين وحملة السندات مهما حقق البنك من ازدهار ونجاح، فأصحاب الودائع والسندات يحصلون على عوائدهم التي تظل مقيدة بسعر الفائدة المحدد في العقد أو الصك، إلا أنه إذا واجه البنك خسائر أو ظروفًا سيئة، فإن أصل الوديعة أو القرض وفوائده يتعرضان للخطر. وبالتالي فإن القوائم المالية (قائمة المركز المال) تمكن المودعين والمقرضين من التعرف على المركز المالي للبنك وربحيته والمخاطر المحيطة بأعماله قبل إيداعهم الأموال فيه أو الاكتتاب في السندات التي يطرحها للجمهور.

- المساهمون:

يعتبر المساهمون أكثر الأطراف المرتبطة بالبنك عرضة للمخاطر، كما أنهم أكثر الأطراف التي تجني المكاسب في حالة نجاح البنك وفي الوقت نفسه أكثر الأطراف تحملاً للخسائر في حالة فشل البنك. لذلك يحتاج المساهمون الحاليون والمرتقبون إلى المعلومات بصفة مستمرة لإمكان تقييم فرص الاستثمار المتاحة والمفاضلة بين البدائل الاستثمارية واتخاذ قراراتهم المتعلقة بتوظيف مواردهم بصورة ناجحة.

- الإدارة:

إن مصلحة الإدارة في الوضع المالي للبنك وربحيته وتقدمه وتطوره متداخلة وشاملة، ويتاح للإدارة مجموعة من الطرق والأدوات والوسائل لمراقبة ومسايرة وضع البنك دائم التغيير، ومن بينها تحليل القوائم والبيانات المالية. ويمكن إجراء عملية تحليل البيانات المالية بواسطة الإدارة على أساس مستمر نظراً لمعايشتها اليومية لظروف البنك وقدرتها غير المحدودة في الإطلاع على السجلات المحاسبية الداخلية وغيرها. والهدف الرئيسي للإدارة من وراء التحليل المالي هو ممارسة الرقابة على أعمال البنك والنظر إليها من نفس الزاوية التي تراها بها الأطراف الخارجية المهتمة بالبنك. وتجدر الإشارة إلى أنه يقع على عاتق إدارة البنك أيضا القيام بالتحليل الأساسي للظروف الاقتصادية العامة وظروف الصناعات المختلفة والشركات داخل كل صناعة وذلك لترشيد قرارات منح الائتمان وقرارات الاستثمار في الأوراق المالية التي يقوم بها بغرض المتاجرة أو الاحتفاظ.

- الجهات الحكومية:

تحتاج الجهات الحكومية بصفة عامة إلى المعلومات المحاسبية لإمكان رسم بعض السياسات على المستوى الوطني ومن أهم الجهات التي تحتاج إلى معلومات عن تلك البنوك المكونة للجهاز البنكي البنك المركزي وذلك لإمكان قيامه بدوره الإشرافي والرقابي على أكمل وجه، ففي الجزائر تتولى مفوضية الحكومة لدى البنوك (بنك الجزائر) مراقبة أوضاع البنوك المتخصصة والإشراف على أعمالها وفق القواعد والأسس التي نص عليها نظام النقد القرض. كما تحتاج بعض الجهات الحكومية مثل الإدارة الضريبية إلى المعلومات المالية عن البنوك لإمكان حساب الضرائب المستحقة عليها.

- ومراجع الحسابات:

يحتاج مراقب الحسابات* إلى الحصول على كافة المعلومات والإيضاحية الكافية لإبداء رأيه الفني المحايد عن مدى إظهار القوائم المالية للبنك لكافة الحقائق والمعلومات بعدالة وموضوعية وأنها قد أعدت في ضوء المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ويمثل تقرير مراجع الحسابات عنصر ثقة في القوائم المالية التي يعدها البنك²⁹. وفيما يلي الجدول ملخص لمستعلي المعلومات المحاسبية والمالية وطبيعة علاقاتهم بها.

* Le commissaire aux compte ou l'auditeur légal.

الجدول 02 - مستعملي القوائم المالية

المستعملون	أنشطتهم	حاجتهم إلى معلومات
المسيرون	تسيير واعداد الإستراتيجية	تقييم الذمة والنتائج
الحكومة	إعداد ومراقبة الأنظمة والإجراءات الجبائية إعداد الإحصاءات الوطنية	نشاطات المؤسسات توزيع الموارد ومكونات النتائج
المستثمرون	الاستثمار	المخاطرة الربحية العائد على الاستثمار
المقرضون	تقييم الضمانات المقدمة تقديم القروض	قدرة السداد
الزبائن والموردون	التعاقد مع المؤسسة	الاستمرارية/ قدرة السداد
الموظفون	التعاقد مع المؤسسة التفاوض حول الأجور والمناصب	الاستمرارية كفاءة وشرعية المسيرين
المراجعون الخارجيون	التحقق من صحة الصورة الوفية احترام القواعد المحاسبية والجبائية والاجتماعية	حالة الذمة والنتائج
الجمهور العريض	تلقي صورة المؤسسة وسمعتها	نشاطات المؤسسة وتطورها الدور الاجتماعي للمؤسسة

المصدر: SIRUGUET Jean-Luc & KOESSLER Lydia, «Le contrôle comptable bancaire», Editeur Banque, Paris, 1997, p. 136.

من خلال الجدول (02)، يتضح لنا أن المسيرون هم أول من يستعمل القوائم المالية نظرا، وذلك باعتبارهم من يقوم بتسطير الأهداف الواجب تحقيقها والسهر على تنفيذها على ارض الواقع، وهذا ما تعكسه القوائم المالية بشكل أساسي من خلال الصورة الواضحة للنتائج المحاسبية والأمر يتعلق هنا بتقييم الذمة والنتائج، ثم بعد ذلك الحوكمة كمستعمل ثان للقوائم المالية والحكومة لا تتعلق بالإطراف الداخلية وحسب بل تتعداها عن طرق إعداد ومراقبة الأنظمة والإجراءات الجبائية إعداد الإحصاءات الوطنية، أما المستثمرون فتمثل حاجتهم إلى القوائم المالية في تحديد المخاطرة، الربحية والعائد على الاستثمار، وفيما يتعلق بالمقرضين فان حاجتهم الأساسية تتمثل في التأكد من القدرة على السداد عن طريق تقييم الضمانات المقدمة، إضافة إلى هذا يشترك الزبائن والموردون إلى جانب الموظفين في حاجتهم إلى

القوائم المالية في التأكد من الاستمرارية لضمان حقوقهم، وتشكل القوائم المالية الأداة الرئيسية في يد المراجعين الخارجيين من أجل التحقق من صحة الصورة الوفية احترام القواعد المحاسبية والجبائية والاجتماعية حالة الذمة والنتائج، والأمر لا يتوقف هنا وحسب بل يتعدى استعمال القوائم المالية إلى الجمهور العريض وذلك من أجل تلقي صورة المؤسسة وسمعتها نشاطات المؤسسة وتطورها الدور الاجتماعي للمؤسسة.

2-3) القوائم المالية في النظام المالي البنكي الجزائري:

تشتمل القوائم المالية في النظام المالي البنكي الجزائري على مجموعتين أساسيتين هما المجموعة المستندية والمجموعة الدفترية، وتتمثل القوائم المالية للنظام البنكي الجزائري فيما يلي³⁰:

- المجموعة المستندية والدفترية في البنوك:

- المجموعة المستندية:

تتعدد المستندات المتداولة في البنوك، والتي تعد أداة لإثبات الرئيسية في السجلات أو اليوميات المساعدة والتي يخصص كل منها لتسجيل نوع معين من العمليات، ويوجد نوعان من المستندات هما³¹:

1- المستندات الداخلية:

- وهي تلك التي يتم إعدادها داخل البنك، ومن أمثلتها:
- إشعارات الخصم والإضافة؛
 - إيصالات الإيداع وأوامر دفع نقدية؛
 - إخطارات الموافقة على فتح إتمادات مستندية؛
 - كشوف الحركة اليومية لحسابات الزبائن؛
 - موازين المرجعة اليومية؛
 - وكشوف حساب الزبائن.

2- المستندات الخارجية:

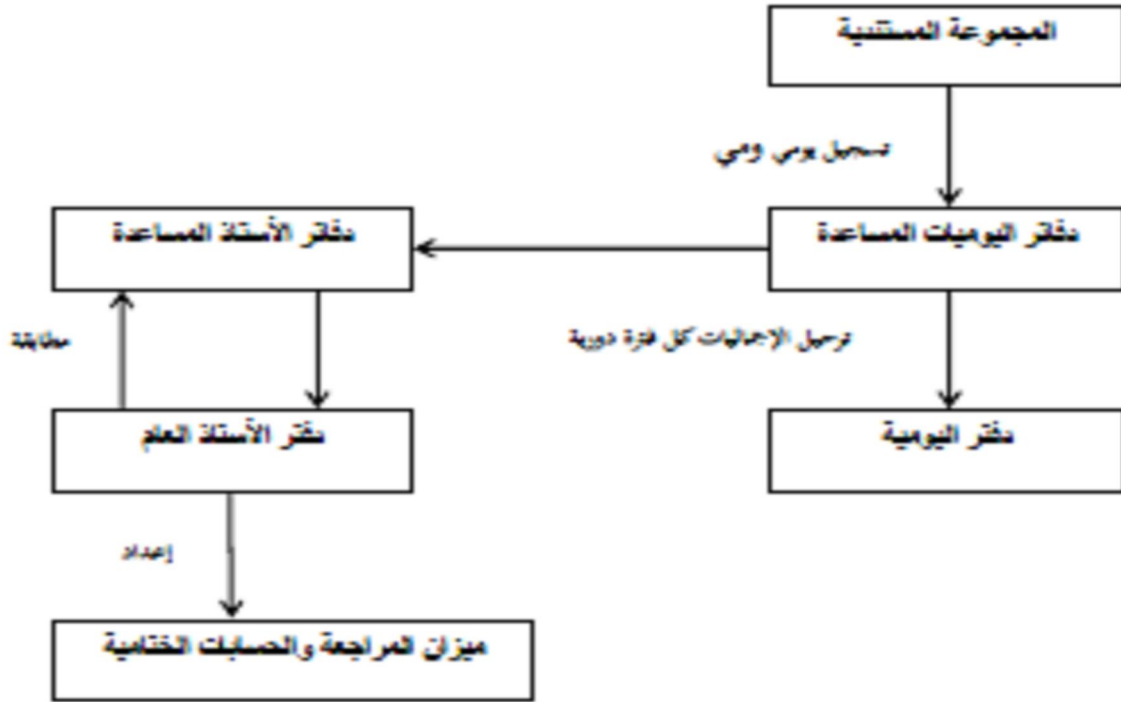
- وهي تلك التي يتم إعدادها خارج البنك، ومن أمثلتها:
- الشيكات أو أذون الصرف؛
 - التقارير المالية الموضحة للمراكز المالية للزبائن المقترضين؛
 - طلب فتح ائتمان؛

- طلب فتح اعتماد مستندي؛
- وتراخيص الاستيراد.

- المجموعة الدفترية:

- نظراً لتعدد العمليات وتنوعها وتكرارها، لذا يكون من المناسب تطبيق الطريقة الفرنسية في عمليات القيد والمحاسبة عن أنشطة البنوك. وطبقاً لهذه الطريقة يتم إمساك مجموعة من الدفاتر والسجلات تشمل: مجموعة السجلات أو اليوميات المساعدة، دفاتر الأستاذ المساعدة، دفتر اليومية العامة، وأخيراً دفتر الأستاذ العام. ويسير النظام المحاسبي في هذه الحالة على أساس التسجيل في دفاتر اليومية المساعدة من واقع المستندات المتوافرة، على أن يتم ترحيل إجماليات كل دفتر إلى سجل اليومية العامة أو المركزية، وذلك بعمل قيود إجمالية يتم الترحيل منها إلى دفتر الأستاذ العام، وفي نفس الوقت يتم الترحيل من دفتر اليوميات المساعدة إلى دفاتر الأستاذ المساعدة، ولأغراض الرقابة وضبط الحسابات يتم المطابقة بين الحسابات الإجمالية بدفتر الأستاذ العام، والحسابات التفصيلية بدفاتر الأستاذ المساعدة. ويعتمد تطبيق هذه الطريقة في البنوك على الأسس التالية³²:
- أن يتناسب عدد اليوميات المساعدة وإحجامها مع حجم نشاط البنوك وتشعبها، فقد تكون هناك يومية مساعدة للخرينة، وأخرى للسلف والقروض، وثالثة للكمبيالات المخصصة، ورابعة لحسابات الودائع على اختلاف أنواعها وهكذا، وبصفة عامة يجب أن يتم التسجيل في تلك اليوميات طبقاً للتسلسل الزمني والتاريخي للعمليات؛
 - يتم الترحيل من دفاتر اليوميات المساعدة السابقة إلى مجموعة دفاتر الأستاذ المساعدة بحيث تظهر حسابات الزبائن كل على حدة سواء كان هؤلاء الزبائن مودعين (دائنين) أو مقترضين (مدينين)؛
 - يتم نقل مجاميع اليوميات المساعدة كل على حدة إلى دفاتر اليومية العامة أو المركزية، علاوة على ذلك يتم فيها قيد أي عمليات غير متكررة ولم يسبق قيدها في اليوميات المساعدة؛
 - يتم ترحيل من دفاتر اليومية العامة أو المركزية إلى دفتر العام ثم تعد مطابقة التوازن الجزئي بين مجموع رصيد كل حساب في دفتر الأستاذ العام وما يقابله من مجموع حسابات الأستاذ المساعدة، ويعد ذلك دليلاً مبدئياً على سلامة العمليات المحاسبية؛
 - ويتم إعداد موازين المراجعة، وكذا الحسابات الختامية من واقع دفتر الأستاذ العام.
- ويلخص الشكل التالي تسلسل دورة القيد والترحيل بدفاتر البنوك طبقاً للطريقة الفرنسية علماً بأن تلك الدورة غالباً ما تتم باستخدام الحسابات الآلية:

الشكل 03 - التسجيل والترحيل بدفاتر البنوك



المصدر: زهيري بشير، «محاسبة المصارف من الناحيتين العلمية والعملية»، مطبعة طربين، دمشق، 1986، ص 136.

من خلال الشكل (03) والذي يمثل مراحل التسجيل والترحيل بدفاتر البنوك، نلاحظ أنه وبعد عملية تسجيل في المجموعة المستديمة والتي تتم بشكل يومي وهي تشمل كل العمليات التي تتم في البنك حيث يسجل كل عملية وفق ما يناسب معها محاسبيا، يتم الانتقال إلى دفتر اليومية المساعدة، وبعدها يتم انتقال الحسابات لدفتر اليومية أو لدفتر الأستاذ المساعد لكن بشكل دوري بعد كل دورة حسابية، ثم يتم نقل الحسابات إلى دفتر الأستاذ العام بكل مطابقة لتأكد من صحة الحسابات، وكعملية أخيرة يتم ترحيل الحسابات إلى ميزان المراجعة والحسابات الختامية بعد إعدادها، وهكذا وبعد هذه المراحل المتعددة لضمان صحة الحسابات تفادي الأخطاء تكون مراحل التسجيل والترحيل بدفاتر البنوك قد انتهت.

- شروط إعداد القوائم المالية للبنوك الجزائرية:

- تتمثل شروط إعداد الحسابات الفردية السنوية للبنوك والمؤسسات المالية، تتمثل في ³³:
- الحسابات الفردية السنوية موضوع النشر تتكون من الميزانية وخارج الميزانية، حساب النتائج والملحق وجدول تدفقات الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة؛
 - القوائم المالية أن تترجم صورة أمينة للممتلكات وللوضعية المالية ولنتائج البنك؛
 - يجب أن يتم إعداد الحسابات الفردية السنوية وفقاً للنماذج النمطية؛
 - أن تتضمن القوائم المالية تقسيمات فرعية أكثر تفصيلاً تتعلق بالبنود والبنود الفرعية الواردة في النماذج؛
 - ويجب على المؤسسات المالية النقدية أن تكييف نظامها المتعلق بمعالجة المعلومات بصفة، عامة وتلك المتعلقة بوظيفتها المحاسبية الخاصة، بحيث تتطابق أرصدة الحسابات المنصوص عليها في النظام الخاص بها، مباشرة أو عن طريق التجمع، مع بنود والبنود الفرعية للحسابات الفردية السنوية؛
 - غير أنه يمكن بصفة استثنائية وبعد ترخيص من بنك الجزائر، أن يربط رصيد حساب عن طريق التجزئة بشرط التمكن من تبرير ذلك واحترام قواعد الأمن والمراقبة الملائمة ووصف الطريقة المستعملة في وثيقة خاصة بهذا الموضوع ³⁴؛
 - يجب على البنوك أن تسجل عملياتها وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وتماشياً مع المعايير المحاسبية الدولية؛
 - تسجيل بنود أصول الميزانية التي تكون موضوعاً للاهلاكات والمؤونات بقيمتها الصافية؛
 - تجمع الفوائد والعمولات الجارية أو المستحقة التي سيحصل عليها أو ستدفع مع بنود الأصول أو الخصوم التي بموجبها تكون هذه الفوائد والعمولات مكتسبة أو مستحقة للدفع، حسب الحالة؛
 - تقيد الإيرادات خارج الرسم كما أن مصاريف الاستغلال تسجل متضمنة الرسوم؛
 - يجب أن تحتوي الملاحق كل المعلومات ذات أهمية تسمح بالقيام بالتقييم أفضل للممتلكات والوضع المالي والمخاطر المتعرض إليها ونتائج البنك؛
 - ويحتفظ بالأصول المرهونة أو المقدمة كضمان من قبل البنك بموجب التزاماتها الخاصة أو التزامات الغير، في بندها الأصلي في الميزانية كما أن الالتزامات الممنوحة لحساب الغير تسجل خارج الميزانية، والالتزامات الممنوحة تدرج في حساب خاص في الملحق، كما أنه لا تسجل الأصول المرهونة أو المقدمة كضمان من قبل الغير لصالح البنك في ميزانيته.

- دليل الحسابات (المخطط المحاسبي):

دليل الحسابات هو عبارة عن قائمة تتضمن رموز وأرقام الحسابات المستخدمة في الوحدة الاقتصادية، أو مجموعة الوحدات متجانسة النشاط، مصنفة بطريقة قابلة للاستخدام بسهولة والتي عن طريقها يتم متابعة الحسابات والتغيرات التي تطرأ عليها عند الحاجة إليها. ودليل الحسابات في البنوك يمثل أداة لتصنيف العمليات البنكية المختلفة في إطار تبويب معتمد للحسابات في مجموعات متجانسة تساعد على مراقبة حسابات دفتر الأستاذ العام وكذلك للحسابات المستعملة في السجلات الأخرى، كما يساعد دليل الحسابات على إعداد مجموعة التقارير والجدول المتابعة الدورية اليومية أو الأسبوعية بدقة وبسرعة لمن يطلبها من متخذي القرارات³⁵.

وقد صدر النظام المحاسبي المالي الموحد للبنوك في الجزائر بموجب القانون 09-04 المؤرخ في 23 يوليو سنة 2009 بغرض توحيد المصطلحات وأسماء الحسابات، وأسلوب المعالجة المحاسبية لمختلف العمليات، وطرق عرض المعلومات في البيانات والأوضاع المحاسبية مما يسهل على الجهات المختصة دراسة الوضع العام للبنوك ومراقبة فعاليتها بصورة مستمرة. وقد جرى اعتماد مبدأ الترقيم العشري لتصنيف الحسابات في المنهاج المحاسبي وذلك بشكل يساعد على إحداث حسابات فرعية دون أن يتأثر الهيكل العام للمحاسبة. وقد وزعت الحسابات في المنهاج إلى ثمانية أصناف حسب الجدول الآتي³⁶:

الجدول 03 - أصناف حسابات البنوك

الصنف 1	حسابات عمليات الخزينة وعمليات ما بين البنوك
الصنف 2	حسابات العمليات مع الزبائن
الصنف 3	حسابات الحافطة
الصنف 4	حسابات القيم الثابتة
الصنف 5	حسابات رؤوس الأموال الخاصة
الصنف 6	حسابات التكاليف
الصنف 7	حسابات النواتج
الصنف 9	حسابات خارج الميزانية

المصدر: من إعداد الباحث تبعا لتصورات محاسبية.

من خلال الجدول (03)، نلاحظ تعدد أصناف حسابات البنوك وذلك لتشمل كل العمليات، وهي بشكل مرتب حسب نشاط البنك، إضافة إلى هذا فإن تعدد هذه الحسابات ترفضه طبيعة العمل البنكي بأبعاده المتعددة والنشاطات الكثيرة التي يشملها، حسابات عمليات الخزينة وعمليات ما بين البنوك تضمن الحقوق والواجبات المترتبة على البنك وهي تشكل أكبر جزء من

الحسابات لطبيعة عملياتها، وحسابات العمليات مع الزبائن تجمع كل العمليات المتعلقة بالزبائن وحقوقهم، ويأتي هذا الحساب في المرتبة الثانية لأهميته الكبيرة إذ يمثل جوهر نشاط البنك وعمله، أما حسابات الحافطة وحسابات القيم الثابتة وحسابات رؤوس الأموال الخاصة فهي تمثل مجمل حقوق البنك، وحساب التكاليف والناتج فيمثل قياس النشاط الفعلي والنتيجة النهائية التي يحققها البنك من خلال عملياته، وأخيرا تضم حسابات خارج الميزاني كل الحسابات المتبقية التي تدخل ضمن نشاط البنك.

- القوائم المالية للبنوك الجزائرية:

حدد القرار 05-09 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 مجموعة القوائم المالية للبنوك الجزائرية فيما يلي³⁷:

- الميزانية (قائمة المركز المالي):

يشمل جدول الميزانية من الناحية الواقعية أرصدة حددت وفق قواعد وأعراف ومعايير محاسبية مقبولة عموماً، والهدف من إعدادها توضيح أين يقع البنك من خلال عرض الأصول والخصوم بشكل تفصيلي وخاصة المعيار المحاسبي I، مع الإيضاحات المرفقة بها³⁸. ولكن من الضروري إيجاد اصطلاح معتمد لتعريف قائمة المركز المالي لتلافي نشوء جدل علمي ناتج عن سوء الفهم. فوضع العديد من المختصين تعاريف حاولوا من خلالها خلق الانسجام بين الناحية العلمية والناحية العملية³⁹:

- قائمة المركز المالي: كشف شامل بأصول وخصوم المؤسسة مقوم بالقيم الحقيقية ليعبر عن المركز المالي للمؤسسة بتاريخ معين؛

- قائمة المركز المالي: ملخص تاريخي لكل من الأصول والمنافع الاقتصادية المستقبلية التي ستحصل عليها المؤسسة، أو الحقوق التي تمتلكها الوحدة الاقتصادية كنتيجة لبعض العمليات الحالية أو الماضية، والالتزامات أو الخصوم الناتجة عن العمليات الماضية والحاضرة والتي تتطلب في المستقبل عن طريق استخدام أصول أو تقديم خدمات.

وكما عرفت لجنة المصطلحات التابعة للجنة المعايير المحاسبية الدولية IASB قائمة المركز المالي بأنها بيان بشكل جدول أو تلخيص للأرصدة المدينة والدائنة المنقولة بعد إقفال السجلات المحاسبية الممسوكة وفق مبادئ المحاسبية⁴⁰.

ومن الواضح أنه عند إعداد قائمة المركز المالي يجب أن تشمل على جميع البيانات والمعلومات التي حدثت خلال الفترة المالية مع ضرورة وصف العناصر المختلفة الظاهرة وصفاً كاملاً وواضحاً وهذا ما بينه التعريف الثاني حيث ركز على القيم التاريخية وبذلك اشترك مع التعريف الثالث بنفس النظرة، إلا أن مشكلة القيم الحقيقية التي تعكس الوضع المالي للمؤسسة تبقى قائمة كما ظهرت في التعريف الأول حيث يختلف مفهوم القيم الحقيقية من باحث لآخر فهل هي القيم التاريخية أم القيم الجارية؟

ولا يختلف أسلوب إعداد الميزانية العامة في البنوك، عنه في المؤسسات الاقتصادية الأخرى من حيث إظهار مصادر الأموال في جانب الخصوم، وأوجه استخداماتها في جانب الأصول من الميزانية، إلا أن الاختلاف يظهر في الأسلوب الذي يتم به ترتيب كل من بنود مصادر الأموال (الخصوم)، وبنود أوجه استخداماتها (الأصول).

وفيما يلي موجز الأسلوب الذي يتم به إعداد الميزانية العامة في البنك، في طرف (الموجودات) من الميزانية ترتب أصول البنك حسب درجة أو نسبة سيولتها المتناقصة أي قابليتها أو سرعة تحويل هذا الأصل إلى نقدية سائلة عند حاجة البنك إلى ذلك، ولا شك أن النقدية في الخزينة تتمتع بدرجة سيولة قدرها 100% تليها النقدية في البنوك 99% وهكذا تدرج الأصول الأقل سيولة من ذلك كالأوراق التجارية المخصومة والاستثمارات في الأوراق المالية، حتى تصل إلى أقلها سيولة وهي الأصول الثابتة. وبالمقابل تظهر في طرف (الخصوم) من الميزانية الالتزامات سريعة الاستحقاق ثم تليها الالتزامات ذات استحقاق الأبعد وهكذا... حتى نصل إلى الأموال الخاصة بالبنك كرأس المال والاحتياطيات والأرباح غير الموزعة. كما يظهر في جانب الخصوم من الميزانية مصادر أموال البنك، والمصدران الرئيسيان هما (رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة غير الموزعة) والمصدر الثاني هو الودائع بأنواعها والأموال المقترضة من البنك المركزي أو البنوك الأخرى⁴¹.

أما بالنسبة للحسابات النظامية المتقابلة، والتي نشأت عن القيود المركزية لبعض الأنشطة البنكية كالأوراق المودعة لغرض التحصيل، أو فتح الاعتمادات المستندية أو إصدار خطابات ضمان للغير فإن هذه المجموعة من الحسابات لا ترتب أي أصل للبنك وفي الوقت نفسه لا تمثل أي التزام أي عليه، بالتالي ليس لها تأثير يذكر على المركز المالي للبنك. وقد جرى العرف أن تظهر هذه الحسابات المتقابلة في طرفي الميزانية بعد مجموع الميزانية العام لكل من الأصول والخصوم. والميزانية التي يتم إعدادها في تاريخ معين يجب أن تؤدي وظيفتين رئيسيتين من الإدارة وقراء القوائم المالية⁴²:

- **الوظيفة الأولى:** أن توفر تلك القائمة المعلومات المتعلقة بمدى مسؤولية الإدارة عن الأصول المملوكة للبنك أو بشكل أكثر تحديدا كيف تقوم الإدارة بإدارة العناصر المختلفة التي هي بمثابة أمانة لديها؛
- **الوظيفة الثانية:** فإن الميزانية تستخدم من قبل المحلل المالي كوسيلة لقياس نسبة السيولة أو قياس كيف يمكن الاقتراب أو الوصول بأصول البنك إلى الحالة النقدية أو السائلة.

- جدول النتائج:

إن قائمة الدخل التي تلتزم البنوك الجزائرية بإعدادها في نهاية كل سنة مالية حسب القانون 2009/12/23 ويمثل الحد الأدنى الذي يجب أن تعرض به قائمة الدخل بمعنى أن لإدارة البنك الحق في إضافة أي بنود أو أية بيانات تراها ضرورية لإيضاح حقيقة نتيجة النشاط⁴³.

- جدول تدفقات الخزينة:

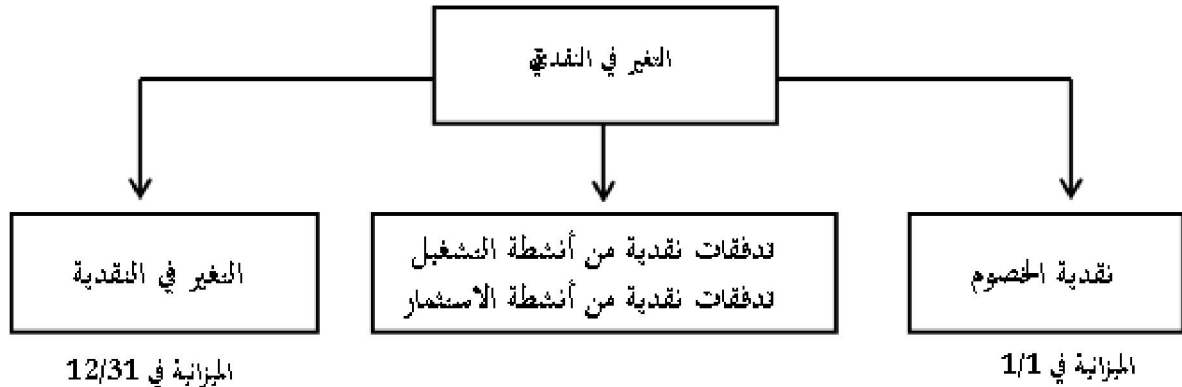
ظلت قائمة الدخل لفترة طويلة الأساس الذي تعتمد عليه الجهات المختلفة في التنبؤ واتخاذ القرارات وذلك باعتبار أن الأرباح هي المحصلة النهائية لجميع أعمال المؤسسة ونتائج الوظائف المختلفة التي يقوم بها، وكذلك فإن الأرباح هي نتائج سياسات المنشأة في التمويل والاستثمار والتشغيل بالإضافة إلى أنها تعبر عن القدرة الكسبية للمؤسسة. إلا أن تلك الأرباح قد تفقد أهميتها لأنه من السهل تغيير الأرباح المحاسبية للمؤسسة من خلال اختيار سياسات وطرق محاسبية مختلفة ومقبولة من الناحيتين العلمية والعملية مثل طرق الإهلاك وتسعير المخزون والاعتراف بالإيراد... الخ. ونظراً لأن الأرباح المحاسبية يمكن أن تتغير وفقاً لاتجاه إدارة المؤسسة ومحاسبتها لذلك يتبادر إلى ذهن البعض هل الأرباح قيمة اقتصادية؟ إن أهم شيء يوضح الأمر المتعلق بمدى أهمية الأرباح المحاسبية هو الحقيقة التي توضح أن الشركة لا تستطيع أن تودع الأرباح الخاصة بها في حساب بنكي، كما لا يمكنها أن تسدد الفواتير وتشتري الأصول من خلال الأرباح المحاسبية، فالشركة لا يمكنها القيام بالأمور السابقة إلا من خلال الأموال السائلة الممثلة في النقدية وما يعادلها، وقد تبين من خلال العديد من الدراسات التي أجريت أن هناك دوافع مختلفة وراء استخدام الشركة لطرق وسياسات محاسبية تؤدي إلى زيادة صافي الربح بغرض التأثير على أرباح وأسعار الأسهم وزيادة حوافز الإدارة أو تحسين نسبة السيولة والربحية لإمكان الاتفاق على قروض جديدة أو استيفاء شرط الديون القائمة، كما أن الشركة قد تختار الطرق المحاسبية المخفضة لصافي الربح لتخفيض الضرائب التي تسددها أو تجنب التكاليف والسياسة التي قد تقرض في بعض الدول على الشركات مثل التأميم أو المصادرة أو تحميلها بأعباء اجتماعية أو خضوعها لمعدلات ضريبية مختلفة⁴⁴.

وبصفة عامة فإن إدارة الشركة تعمل على اختيار الطرق والسياسات المحاسبية أو تغييرها بهدف تخفيف تقلبات الدخل من المتوقع أو العادي بغرض تخفيض المخاطرة التي تتعرض لها وزيادة القيمة السوقية للمؤسسة على المدى الطويل⁴⁵. ويتضح من ذلك عدم كفاية معلومات قائمة الدخل للحكم على كفاءة المؤسسة وكأساس للإيضاح، وإنما يتطلب الأمر تدعيم ذلك بالإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية والتي تساعد على تقييم نوعية ربحية المشروع وموقف السيولة فهي تستخدم للدلالة على صدق الأرباح المعلنة في قائمة الدخل. لذلك تبني مجلس معايير المحاسبة معيار (07) قائمة التدفقات النقدية الذي يحدد شكل قائمة التدفقات النقدية المطلوب الآن في كل القوائم المالية. يضاف إلى ذلك أن قائمة التدفقات النقدية أصبحت من القوائم المالية الأساسية (خاصة في الدول التي لها أسواق مالية نشطة) لأنها تحقق الأهداف التالية⁴⁶:

- **التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية:** فالنقدية وليس الربح المحاسبي هي التي تستخدم في سداد المطالب والتوزيعات، وتؤكد الخبرة المكتسبة من حالة إفلاس شركة W.T.Grant الأمريكية هذه الحقيقة، وفي معظم الحالات فإن المتحصلات والمدفوعات النقدية التاريخية تقدم تنبؤات جيدة للتدفقات المستقبلية؛

- تقييم قرارات الإدارة: تقدم قائمة التدفقات النقدية معلومات عن الاستثمارات في الشركة وهو ما يوفر معلومات للمستثمرين والدائنين عن التدفقات النقدية من أجل تقييم قرارات الإدارة؛
 - تحديد مدى قدرة المؤسسة على سداد توزيعات الأرباح للمساهمين وسداد الفوائد وأصل الدين للدائنين، ويهتم المساهمون في الحصول على توزيعات أرباح على استثماراتهم كما تهتم الدائنين في الحصول على الفوائد وأصل الدين في المواعيد المحددة لذلك، وتقدم قائمة التدفقات النقدية المساعدة للمستثمرين والدائنين في التنبؤ بمدى قدرة المؤسسة على تنفيذ هذه الالتزامات؛
 - وتبين قائمة التدفقات النقدية العلاقة بين صافي الدخل والتغير في النقدية المتاحة لدى المنشأة، حيث تعكس قائمة التدفقات النقدية العلاقة بين الدخل على أساس الاستحقاق والدخل النقدي.
- يتمثل الغرض الأساسي من قائمة التدفقات النقدية في شرح التغير في النقدية وما يعادلها أثناء فترة زمنية معينة يغطيها التقرير المالي، ويمكن تصور الميزانيات المتتابعة وقائمة التدفقات النقدية من خلال الشكل التالي:

الشكل 04 - العلاقة بين التدفقات النقدية وتعاقب الميزانيات



المصدر: الربيدي محمد علي، «المحاسبة في البنوك التقليدية والإسلامية»، دار الفكر المعاصر، صنعاء، 2000، ص 304.

يوضح الشكل (04) العلاقة بين تعاقب التدفقات النقدية وتعاقب الميزانيات، حيث يبرز هذا الشكل أن التغير في النقدية قد يكون على ثلاثة مراحل، كل مرحلة تتناسب مع تقدم الميزانية، ففي المرحلة الأولى تكون العلاقة بين التغير في التدفقات النقدية والميزانية مقتصرة على جانب الخصوم في وضع الميزانية، ثم ومع مرور الزمن وتقدم الميزانية تنتقل هذه العلاقة إلى التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل والاستثمار وذلك لتقدم النشاط وبداية الحصول على

- العوائد، وأخيرا تنتهي هذه العلاقة إلى التغير في التدفقات النقدية كنتيجة للميزانية إما ربح أو خسارة بطبيعة الأمر.
- تبين قائمة التدفقات النقدية مصدر النقدية واستخداماتها وتشرح هذه القائمة عادة المتغيرات في النقدية وما يعادلها، حيث يستخدمان معاً لمقابلة الالتزامات، ولأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية فإن مصطلح النقدية وما في حكمها يتمثل بما يلي⁴⁷:
- **النقدية**: وتشتمل النقدية في الصندوق والأرصدة لدى البنك المركزي "بخلاف الأرصدة المودعة في إطار نسبة الاحتياطي" وأرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك؛
 - **وما في حكم النقدية**: تشمل الاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة والتي يمكن تحويلها إلى مبالغ نقدية محددة خلال ثلاثة أشهر، بالإضافة إلى أن تعرضها لمخاطر التغير في قيمتها ضئيلة، ويتم الاحتفاظ بها لمواجهة الالتزامات قصيرة الأجل وهي بذلك تنحصر في أرصدة أدون الخزنة التي تستحق خلال ثلاثة شهور من تاريخ إصدارها.
- ويعتبر المبدأ النقدي المبدأ الأساسي لإعداد قائمة التدفقات النقدية، ومن ثم فهي تمثل التدفقات النقدية وما في حكمها سواء المدفوعة أو المحصلة، وعلى هذا فإن الزيادة في الأصول والنقص في الالتزامات تمثل المدفوعات النقدية، بينما النقص في الأصول والزيادة في الالتزامات تمثل المقبوضات النقدية. كما توجد قوائم تدفقات مالية أخرى تعد من قبل المحللين الماليين والمحاسبين ولا يختلف أساس إعدادها عن الأساس الذي تعد وفقه قائمة التدفقات النقدية. ولكن كما رأينا ينصب الاهتمام فقط على العمليات النقدية حيث تعتبر قائمة التدفقات النقدية من القوائم المالية الأساسية الواجب إعدادها سنوياً إضافة إلى قائمة الدخل وقائمة المركز المالي نظراً لأهميتها وقدرتها في الإفصاح عن السيولة النقدية في المؤسسة ومصادرها موزعة على الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية⁴⁸.
- وهكذا تأتي أهمية قائمة التدفقات المالية من طبيعة المعلومات التي تحتويها حيث تقصح القائمة عن التدفقات النقدية من أوجه النشاط المختلفة مقسمة إلى القطاعات الثلاثة الأساسية للأنشطة (تشغيل، استثمار، تمويل) ويكشف صافي التدفق النقدي من التشغيل (منتج، مستخدم) عن بعض الأمور الهامة التي لا توضحها قائمة الدخل في الحكم على مدى نجاح المؤسسة وإمكانية استمرارها ويمكن أن نلخص ما سبق في النقاط التالية⁴⁹:
- إن قائمة التدفقات النقدية ليست بديلة لقائمة الدخل وإنما مكملتها بما تحتويه من معلومات مختلفة؛
 - إن قائمة التدفقات النقدية أقل عرضة لتحريف الأداء مقارنة بقائمة الدخل، فصافي الدخل يمكن التحكم فيه إلى حد كبير إلى المستوى الذي ترغب به الإدارة باستخدام طرق محاسبية مختلفة؛
 - والإفصاح عن معلومات قائمة التدفقات النقدية ستخدم للدلالة على جودة الدخل (قدرة المنشأة على تحقيق دخل نقدي) وفي نفس الوقت تقدم معلومات ذات جودة عالية تستخدم في سوق الأوراق المالية.

- جدول تغير الأموال الخاصة:

- أكد المعيار المحاسبي الدولي (1) المعدل والمتضمن عرض القوائم المالية ضرورة قيام المؤسسة بإعداد قائمة التغير في حقوق المساهمين في نهاية الفترة كقائمة إضافية للقوائم التقليدية وتتكون حقوق المساهمين من: رأس المال، الاحتياطات المختلفة، والأرباح المحتجزة (المدورة). ويحدد في هذه القائمة التغير في حقوق المساهمين على النحو التالي:
- يتم البدء بالأرصدة الافتتاحية في بداية السنة بالنسبة لرأس المال، الاحتياطي القانوني، الاحتياطي العام، الاحتياطي الخاص وأية احتياطات أخرى، الأرباح المحتجزة في بداية السنة؛
- يضاف أو يخصم منه زيادة (تخفيض) رأس المال؛
- تخصم أي استخدامات للاحتياطات؛
- يضاف ربح العام؛
- يوزع صافي الربح القابل للتوزيع على الاحتياطات والأرباح المقترحة للتوزيع على المساهمين، ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة، وما تبقى من أرباح محتجزة تدور للسنة التالية؛
- ونحصل بإجراء عملية الإضافة أو (الخصم) على أرصدة حقوق المساهمين في نهاية السنة التالية.

- وجدول خارج الميزانية:

- تتمثل عناصر خارج الميزانية في التعهدات والالتزامات، وهي ظروف أو مواقف تتعلق بنتيجتها النهائية بأحداث مستقبلية ربما تحدث أو لا تحدث، ولا تؤدي إلى الاعتراف المباشر لعناصر الأصول أو الخصوم، ويجب أن تشمل عملية الإفصاح في خارج الميزانية على ما يلي⁵⁰:
- مقدار التعهدات الخاصة بالقروض النهائية (أي غير قابلة للإلغاء) لأنه لا يمكن للبنك إلغاؤها بدون تحمل عقوبات (جزاءات) ومصاريف ضخمة؛
 - مقدار بدائل القروض المباشرة المتمثلة في الضمانات العامة للديون، ضمانات القبول البنكية، خطابات الاعتماد الجاهزة، التي تستعمل كضمانات مالية للقروض والسندات؛
 - مقدار الالتزامات المحتملة (الخصوم المحتملة) المرتبطة بمعاملات متعلقة بخطابات ضمان ابتدائية وخطابات الاعتماد الجاهزة المرتبطة بمعاملات معينة؛
 - طبيعة ومقدار الالتزامات المحتملة (الخصوم المحتملة) قصيرة الأجل التي تسيل بنفسها ومتعلقة بمعاملات تجارية مرتبطة بحركة السلع كالا اعتماد المستندية أين تستعمل بضائع معينة كضمان للاعتماد؛
 - طبيعة ومقدار عقود البيع وإعادة الشراء التي لا يعترف بها في الميزانية؛

- طبيعة ومقدار العمليات المرتبطة بمعدات الفوائد والصرف مثل عقود الاختيار، عقود المبادلات، والعقود المستقبلية؛
 - وطبيعة ومقدار الالتزامات الأخرى كتسهيلات إصدار الأوراق، وتسهيلات الاكتتاب القابلة للتجديد.
- ومن الضروري أن يتم الإفصاح عن التعهدات الخاصة بالقروض غير القابلة للإلغاء لأنها تؤثر على السيولة والقدرة على السداد المستقبليتين للبنك، فإذا قرر عدد كبير من الزبائن استخدام القروض النهائية في نفس الوقت، فلا خيار للبنك إلا أن يمنح كل هذه القروض، ما يعرضه إلى نقص مفاجئ في السيولة. كما أن الالتزامات والتعهدات الأخرى تمثل مبالغ ضخمة بالنسبة للبنك وتشكل جزءاً كبيراً من أنشطته، وبالتالي فالإجراء تقييم وفي للمركز المالي للبنك والمخاطر التي يعترض إليها لابد من الإفصاح عن هذه الالتزامات والتعهدات في القوائم المالية⁵¹.

خاتمة:

تتميز العمليات البنكية بالتعدد، التنوع، السرعة مما يجعل البنوك في مواجهة مخاطر عدة الأمر الذي يُحتم عليها تحديد هاته المخاطر وقياسها وتقييمها من اتخاذ جميع التدابير والوسائل المناسبة لغرض تقليلها أو القضاء عليها أو تحويلها وبأقل تكلفة وبالتالي إنجاز مهامها بدقة وفعالية كبيرين.

إن محاسبة البنوك من حيث المبدأ تعتبر تطبيقاً للمبادئ والمعايير المحاسبية والمالية، كما أنها تتميز بدرجة عالية من المرونة والوضوح والدقة والسرعة بحيث تسهل استخراج البيانات والكشوفات والمعلومات اللازمة في الوقت المناسب، من أجل إدراك العمليات البنكية ومعالجتها بسرعة وبدقة شديدة وتقادي تعطيلها أو الخلط فيها.

تقوم البنوك بنشر قوائمها المالية بشكل يسهل عملية المقارنة بين المعلومات فيما بينها من جهة، ومن جهة أخرى تُنبأ بالوضع الحالي وتساهم في دعم اتخاذ القرارات من قبل المستثمرين إلا أنه يتوجب على هاته البنوك الالتزام بجميع المبادئ والفروض المحاسبية عند تشكيل هاته القوائم من أجل إضفاء مصداقية أكثر عليها.

النتائج:

لعل أهم نتيجة يمكن الخروج بها من خلال ما سبق أن واقع المحاسبة البنكية بشكل عام وفي الجزائر بشكل خاص يرتبط بالمتغيرات التي تشهدها الساحة الاقتصادية، ونظراً لأهمية قطاع البنوك باعتباره المحرك الأساسي للاقتصاد ككل، فإن السلطات النقدية في الجزائر تولي اهتمام كبيراً في مجال تطوير المحاسبة البنكية في إطار يتلائم ومع المستجدات الدولية. إضافة إلى هذا يمكن القول أن:

- ترتبط المحاسبة البنكية بطبيعة النشاط البنكي، وهي تحظى باهتمام كبير ضمن باقي التخصصات المحاسبية لأهمية قطاع البنوك في الاقتصاد؛
- نظراً لتعدد نشاط البنوك، فإن طرق المعالجة المحاسبية لمتخلف النشاطات والعمليات البنكية باتت تشهد تطوراً متسارعاً بشكل هائل؛
- تشغل المحاسبة البنكية جزءاً مهماً من الحكومة وتعتبر المحرك الأساسي لها، حيث أن أي خلل في نشاط البنوك يؤدي إلى انتقال الأزمة إلى باقي القطاعات بشكل سريع؛
- لا يمكن تطوير محاسبة بنكية في الجزائر بمعزل عن التطورات التي تشهدها الساحة الاقتصادية الدولية؛
- ونظراً لطبيعة الركود الذي يشهده العمل البنكي بشكل عام في الجزائر، فإن محاسبة البنوك الجزائرية تظل تراوح مكانها.

التوصيات:

- تعتبر البنوك أداة مهمة في يد السلطة النقدية في الجزائر وفي أي بلد آخر، ولاستغلال هذه الأداة بشكل جيد يجب الاعتناء بالمحاسبة البنكية؛
- تعتبر قضايا تبيض الأموال وتهريبها أهم القضايا المعاصرة، ولعل الأداة المثلى لمحاربة هذه الظواهر تتمثل في تطوير المحاسبة البنكية بشكل فعال؛
- يعاني القطاع البنكي الجزائري من قصور كبير في مجال محاسبة البنوك خصوصا عند الحديث عن البنوك الإسلامية، فغياب إطار رسمي محاسبي يتناسب مع نشاط هذه البنوك يشكل قصورا يجب تداركه؛
- ويبقى قطاع البنوك في الجزائر يعني من نقص التأطير للناشطين في مجال المحاسبة البنكي، إضافة إلى هذا يبقى نقص الوسائل خصوصا التكنولوجية منها يشكل عقبة كبيرة أمام تطور المحاسبة البنكية.

الهوامش والمراجع:

- 1 SARDI Antoine, « Pratique de la comptabilité bancaire », AFGES, Paris, 2005, p. 116.
- 2 بوسماحة محمد، «المراجعة المحاسبية المصرفية والمالية في إطار المعايير والمتغيرات الدولية»، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير- تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2016، ص 52.
- 3 GELAIN Jean-Marie, «La comptabilité bancaire», Edition de la Revue Banque, Paris, 1992, p. 13.
- 4 بن حمودة محبوب، «محاضرات في التقنيات المصرفية»، مطبوعة لطلبة التدرج، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2017.
- 5 BARTHELEMY Bernard, «Gestion des risques», Organisation, Paris, 2002, p. 35.
- 6 فلوح صافي، «محاسبة المنشآت المالية»، منشورات جامعة دمشق (الطبعة الثامنة)، دمشق، 1999، ص 31.
- 7 فلوح صافي، مرجع سابق، ص 31.
- 8 زهيري بشير، «محاسبة المصارف من الناحيتين العلمية والعملية»، مطبعة طربين، دمشق، 1986، ص 13.
- 9 ارجع إلى:
 - المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية، المعيار الأول، منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 1999، ص 73؛
 - فضالة أبو الفتوح علي، «المحاسبة الدولية»، دار العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996، ص 50؛
 - الربيدي محمد علي، «المحاسبة في البنوك التقليدية والإسلامية»، دار الفكر المعاصر، صنعاء، 2000، ص 28.
- 10 GELAIN Jean-Marie, op. cit., pp. 18-20.
- 11 محمد السيد سرايا، «النظام المحاسبي في المنشآت المالية»، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص 3.
- 12 ارجع إلى:
 - الحياي وليد ناجي وبدر محمد علوان، «المحاسبة المالية في القياس والاعتراف والافصاح المحاسبي»، مؤسسة الوراق، عمان، 2002، ص 72؛
 - الربيدي محمد علي، مرجع سابق، ص 46.
- 13 شقير فائق، «محاسبة البنوك»، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 29.
- 14 الربيدي محمد علي، مرجع سابق، ص 47.
- 15 نفس المرجع السابق، ص 50.
- 16 SIRUGUET Jean-Luc & KOESSLER Lydia, «Le contrôle comptable bancaire», Editeur Banque, Paris, 1997, p. 130.

- 17 ارجع إلى:
- جعفر عبد الإله نعمة، «محاسبة المنشآت المالية: محاسبة البنوك وشركات التأمين»، دار حنين، عمان، 1996، ص 49؛
- الربيدي محمد علي، مرجع سابق، ص ص 48-50.
18 محمد السيد سرايا، مرجع سبق ذكره ص 32.
19 الصبان محمد سمير، «أصول القياس والاتصال المحاسبي»، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1991، ص 45.
20 عبد السلام محمد إبراهيم، «متطلبات الإفصاح العامة وقياس مدى توفرها في التقارير المالية للشركات المساهمة في السعودية»، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، 1985، ص 14.
21 SIRUGUET Jean-Luc & KOESSLER Lydia, Op. cit., p. 225.
22 OBERT Robert, «Pratique des normes IFRS», Dunod (3^e édition), Paris, 2006, p. 157.
23 الصبان محمد سمير & رجب سيد راشد، «المحاسبة المتوسطة وقواعد القياس والإفصاح المحاسبي لتحديد الدخل والمركز المالي»، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص 85.
24 عيد صالح سليمان & أحمد خليفة، «محاسبة المصارف وشركات التأمين»، كلية المحاسبة، غريان (ليبيا)، 1999، ص 26.
25 OGIEN Dov, «Comptabilité et audit bancaire», Dunod, Paris, 2006, p. 277.
26 عبد ربه محمد & محمد محمود، «طريقك الى البورصة.. مخاطر الاعتماد على البيانات المحاسبية عند تقييم كل الاستثمارات في سوق الأوراق المالية»، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص 132.
27 SARDI Antoine, op. cit. p. 98.
28 حمادة طارق عبد العال، تقييم أداء البنوك التجارية»، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص ص 5-25 (بتصرف).
29 OGIEN Dov, op. cit. p. 328.
30 HEINRICHS Hanna, «Barings: Leçons pour la réglementation prudentielle des banques», Economica, Paris, 2002, p. 328.
31 GELAIN Jean-Marie, op. cit. p. 42.
32 HEINRICHS Hanna, op. cit. p. 330.
33 النظام 05-09 المؤرخ في 07 ذي القعدة 1430 هـ الموافق لـ 18 أكتوبر 2009م المتضمن إعداد الكشف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها (الجريدة الرسمية، العدد 76-2009م).
34 النظام 05-09، المرجع السابق.
35 الزهيري بشير، مرجع سابق، ص 54.

- 36 القانون 12-86 المؤرخ في 13 ذي الحجة 1406 هـ الموافق لـ 19 أوت 1986م المتعلق بنظام البنوك والقروض (الجريدة الرسمية، العدد 34-1986م).
- 37 COLASSE Bernard, « Harmonisation comptable, encyclopédie de la comptabilité, contrôle de gestion, audit », **Encyclopédie de comptabilité, contrôle et audit**, Economica, Paris, 2009, p. 330.
- 38 BECHIR A. & MERZOUK N, «Le champion de la comptabilité», Édition Pages Bleues International, Alger, 2012, p.20.
- 39 Idem, p. 25.
- 40 حنان رضوان حلوة، «تطور الفكر المحاسبي/مدخل نظرية المحاسبة»، مكتبة دار الثقافة، عمان، 1998، ص 304.
- 41 المرجع السابق، ص 310.
- 42 عيد صالح سليمان & أحمد خليفة، مرجع سابق، ص 31.
- 43 النظام 05-09، مرجع سبق ذكره.
- 44 عيد صالح سليمان & أحمد خليفة، مرجع سابق، ص 40.
- 45 BRUN Stéphan, «Guide d'application des normes IAS/IFRS», Gualino Groupe Eyrolles, Paris, 2006, p 127.
- 46 Idem, p 129.
- 47 SIRUGUET Jean-Luc & KOESSLER Lydia, Op. cit., p. 231.
- 48 OBERT Robert, op. cit. p. 185.
- 49 BRUN Stéphan, op. cit. p. 167.
- 50 SARDI Antoine, op. cit. p.305 .
- 51 الصبان محمد سمير & رجب سيد راشد، مرجع سبق ذكره، ص 275.